وكالة المرفق العام

دراسة مقارنة

دكتور

محمد على ماهر محمد على

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

دار الفكر والقانون
للنشر والتوزيع

١شارع الجلاء - أمام بوابة الجامعة
المنصورة - برج آية
محمول: ٠١٠٠٦٠٥٧٧٦٨ - تليفون: ٠٥٠٢٢٣٦٢٨١

Scanné avec CamScanner

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة:تطور مفاهيم إلتزام المرفق العام	٧
خطة البحث	١١
الباب الأول : الطبيعة القانونية للعقود الحديثة	١٧
الفصل الأول: تفويض المرافق العامة	٢١
المبحث الأول : الإداره المفوضة فى المرفق العام	٢٥
تطور فقه تفويض المرفق العام	٢٥
مدى قبول الفقة الإنجليزي لنظرية تفويض المرفق العام	٣٢
تطبيق نظام التفويض داخل المجالس المحلية الفرنسية	٣٤
أثر نظرية التفويض على العقود العامة	٣٧
نطاق تماثل مدة التفويض مع إلتزام المرفق العام	٣٩
إنتقال فكرة تفويض المرفق العام إلى مصر	٤٣
رأيي في الإدارة المفوضة في عقد التزام المرفق العام	٥٢
المبحث الثانى : مدى إرتباط مشروعات BOT مع عقود تسليم المفتاح	٥٤
التوسع في مفاهيم عقود تسليم المفتاح	٥٤
علاقة عقود الأشغال العامة بعقود تسليم المفتاح	٥٩
السياق التشريعي لمشاريع البوت	٦٦
إتفاق مضموني عقود البوت مع تفويض المرفق العام	٦٨
إستغراق النصوص الحديثة لمفهومي البوت والتفويض	٧٠

Scanné avec CamScanner

الموضوع	الصفحة
تنفيذ مشاريع البوت بنظام التفويض	٧٣
تقييمي لعقود البوت BOT ، BOOT	٧٥
المبحث الثالث : عقود الشراكة PPP فى تجربة الخصخصة	٧٧
إتفاق مضمون عقد الشراكة مع العقود التقليدية	٧٧
قانون الشراكة الفرنسي	٨٢
قانون الشراكة الإنجليزي	٨٧
مدة عقد الشراكة في القانونين الفرنسي والإنجليزي	٨٩
أطراف عقد الشراكة في القانونين الفرنسي والإنجليزي	٩٤
تطبيق قانون الشراكة على الوحدات المحلية	١٠٦
إستلام الأصول داخل عقود الشراكة	١١٢
كيفية إقتضاء المقابل المالي في الشراكة	١١٥
عروض المرشحين لإبرام عقد الشراكة	١٢٨
تطبيق القانون المصري لعقود الشراكةPPP	١٤٠
تقديري لعقود الشراكه PPP	١٤٩
المبحث الرابع : مدى دستورية العقود الحديثة	١٥٢
معالجة الدستور المصري عقود الإلتزام التقليدية	١٥٢
حجج عدم دستورية ق٦١ لسنة ١٩٥٨	١٥٦
مدى دستورية العقود الحديثة في فرنسا	١٧٣
مدى دستورية العقود الحديثة في إنجلترا	١٧٦
دستورية قرارات الوحدات المحلية المصريةبإبرام العقود الحديثة	١٧٩
التصور المتوقع لدستورية العقود الحديثة في ظل الدستور الجديد	١٨١

Scanné avec CamScanner

الموضوع	الصفحة
الفصل الثانى: توكيل المرفق العام	١٨٦
المبحث الأول : وكالة المرفق العام عقد إداري	١٩٧
الوكالة إمتداد لعقد الإلتزام	١٩٧
الوكالة نيابة إتفاقية بين الإدارة والملتزم	١٩٩
الوكالة عقد زمني محدد المدة	٢٠١
الوكالة عقد من عقود الامانة	٢٠٤
الوكيل يعمل بإسم الأصيل (الإدارة) ولصالحها الخاص	٢٠٦
الوكاله من عقود المعاوضات	٢٠٩
يفترض علم الإدارة الموكلة بالتصرفات التي يجريها الوكيل	٢١١
حلول إرادة الوكيل محل إرادة الموكل	٢١٤
إلتزام الوكيل حدود الوكالة	٢١٦
توكيل المرفق العام عقد إداري	٢١٨
تعريف توكيل المرفق العام	٢٢٠
الأثر المتوازن لعقد توكيل المرفق العام	٢٢٠
الإلتزام والتفويض والتوكيل	٢٢٢
المبحث الثاني معايير مشروع وكالة المرفق العام	٢٢٥
المطلب الأول : تعقيد إجراءات المشروع	٢٣١
مقومات مشروع البنية الأساسية للمرفق العام	٢٣١
إصدار وثائق طرح عملية تقديم العروض لميناء العين السخنة بنظام البوت	٢٤٩
مثالب مشاريع المرفق العام	٢٥٠

Scanné avec CamScanner

الموضوع	الصفحة
تقدير الإجراءات المعقدة لتنفيذ المشاريع بنظام البوت	٢٦٨
المطلب الثانى : تعدد أطراف المشروع	٢٧٤
الصفه في المشروع	٢٧٤
أهلية أطراف المشروع	٢٧٩
نوعية الأعمال المسندة في المشروع	٢٨٥
مرونة هيكل (تعديل مهام)المشروع	٢٩٠
المطلب الثالث : أساليب تمويل المشروع	٢٩٥
طريقة الإقراض بلا ضمان	٢٩٥
طريقة الإقراض بضمان محدود	٢٩٥
ضمان غير مشروط	٢٩٦
ضمان مشروط	٢٩٧
كيفية تقدير عملية التمويل	٣٠٤
تنفيذ مشاريع المرفق العام مع تنوع أساليب التمويل	٣١٤
المطلب الرابع : إمتداد أجل المشروع	٣١٩
مدد مشاريع المرفق العام المعمرة	٣١٩
النتائج المترتبة على طول مدة المشروع	٣٢٢
المسئولية التضامنية لكلاً من المقاول ورب العمل	٣٢٩
إنتهاء مدة مشروع المرفق العام	٣٤٣
المبحث الثالث إكتساب عقد وكالة المرفق العام الصفة الدولية	٣٥١

Scanné avec CamScanner

الموضوع	الصفحة
إتفاقية روما	٣٥٤
إتفاقية ماستريخت	٣٦٠
إتفاقية أمستردام	٣٦٥
إتفاقية اليونسترال	٣٧٧
إتفاقيتي بروكسل	٣٨٣
مدى إتساق العقود الحكومية مع العقود الحديثة	٣٨٨
تفضيل العقود الحديثة الإلتجاء للتحكيم الدولي	٣٩٣
أثر الطبيعة الدولية للعقود الحديثة على تنفيذ مشاريع المرافق العامة	٣٩٨
الباب الثاني : منازعات عقود الإمتياز الحديثة للمرافق العامة	٤٠٧
الفصل الأول: منازعات عقود الإمتيازالحديثة في القضاء	٤١٥
المبحث الأول : تنازع الإختصاص بين القضاء الوطني والمحاكم الاجنبية	٤١٦
إختصاص محكمة العدل الأوربية	٤١٦
إعتراف المشرع المصري بإختصاص المحكمة الأجنبية	٤٢٦
المبحث الثاني : إختصاص مجلس الدولة بنظر منازعات العقود الحديثة	٤٣١
قانون القضاء الإداري الفرنسي	٤٣١
المبحث الثالث : أثر أحكام مجلس الدولة على منازعات العقود الحديثة	٤٣٩
المبحث الرابع دور مجلس الدولة في قبول التحكيم كبديل	٤٤٧

Scanné avec CamScanner

الموضوع	الصفحة
قانون التحكيم الإنجليزي	٤٥٠
تناول قانون مجلس الدولة المصري للتحكيم الدولي	٤٥٤
الفصل الثاني : التحكيم في منازعات العقود الحديثة	٤٦٩
المبحث الأول : أثر الإتفاقيات الدولية على منازعات العقود الحديثة	٤٧٠
تطبيق القانون المصري لإتفاقيات التحكيم	٤٧٧
المبحث الثاني : تطور فقه تحكيم منازعات العقود الحديثة	٤٨٣
شرط التحكيم في منازعات العقود الإدارية في فرنسا	٤٨٣
الإستثناءات التي اوردها المشرع الفرنسي	٤٨٤
شرط التحكيم في القانون الإنجليزي	٤٩٣
شرط التحكيم في العقود الإدارية بالقانون المصري	٤٩٩
المبحث الثالث: تسوية منازعات العقود الحديثة بواسطة التحكيم	٥١٢
دور هيئة التحكيم	٥١٥
الدعاوى التحكيمية للحكومة المصرية	٥٢٦
موافقة الوزير المختص في التحكيم في العقود الإذارية	٥٦٥
التظلم من هيئة التحكيم في القضاء الإداري الفرنسي	٥٧٥
المبحث الرابع : أثر التحكيم على منازعات العقود الحديثة	٥٧٩
التحكيم في منازعات عقود تفويض المرفق العام في فرنسا	٥٨٤
التحكيم في منازعات عقود الشراكة في فرنسا	٥٨٥
التحكيم في منازعات عقود الشراكة في إنجلترا	٥٨٦
التحكيم في منازعات عقود الشراكة في مصر	٥٨٧

Scanné avec CamScanner

الموضوع	الصفحة
خاتمـة: التنظيم المقترح للعقود الحديثة	٥٩٧
نتائج البحث	٦٠٠
توصيات البحث	٦٠٦
قائمة الإختصارات	٦٠٨
قائمة المصادر والمراجع	٦١٥
الفهرس	٦٣٥

Scanné avec CamScanner